مما نحن فيه اذ الاضافة فيه على معنى اللام من قوله اذ اضيف اليه انما فيد به لدفع
توهم ان المراد الجر بمن مقدرة او كما هو مع بعد التنوين والنون قوله كهو خطة غدا
مبتدأ وخبر واعرب بالنظر الى كونه طيبا او حالا او يحتاج حينئذ الى تقدير اي عنيت
هو خطة وقد وجد شرطها هي اعني الحال من المضاف اليه لان المضاف جزء من قوله في نحو
ثوب هاما ذا بالنصب على المفعول به وما جرا هما وفيه به لان الجر في نحو خاتم حديد
اكثر من الجر بالنصب لحصول التخفيف بعد التنوين قال الرضي لعل المراد ما كان كذلك
من الجر قياسا او الاحتمال الثاني لا ياتي في نحو شبل رضا قوله لان النصب بدل الرحما
صله ان النصب نص في المقصود وهو ان المراد الجر قد يراد بغلبة او غيرها وانه بجنسه وغير
تدبر قوله انما لم يذكر في تمييز العدد دليل مع انه من تمييز المجرد الذي الكلام فيه قوله
ومنها انه اي تمييز هذا الخمسة وتمييز با بقية للتاء على تمييز العدد مفعول به
له مفعول مطلق وقوله تمييزا اي للعدد كبرا وعسلا وارضا في الامثلة الثلاثة الاخيرة
فانها من تمييز العدد وهو مذكور كما وشبرا قوله والنصب مبتدأ خبره وجبا
بالاطلاق تقدم في الاطلاق والبيت والنصب واجب الا مع الذي اضيف الى غير التمييز ان
جاز الخفض متلهما الا ترضى هبا في كونه لا يجمع اعتدادا وعن المضاف اليه في الكلام
الى المراد قوله بعد ما اغنى اي ولو تقديرا فدخل نحو الكوز من خل نحو ما وزنه
منتفي شحما اذ ذاك مقدرا الاضافة لغير التمييز اي ممتلئ الاقطار ومنتفي الاعضاء
الا ما يبني لا تسلم ان الاضافة المقدرة كالملفوظة بها لبطلان التنوين مع الاولى
دون الثانية قوله ما هذه الخفراء ينشكل على هذا التقدير محترز قوله اذ كان لم
وهو قوله اشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا اليسر من الخفراء فالوجه التتميم فما
فعل المراد به قوله وجبا لانتفاء اضافة المنفي من تبين ما يجوز فيه اذ كان التنبيه
على ان المميز المضاف فسما زما يجوز اضافته الى المميز بعد حذف المضاف
اليه وما لا يجوز اذ فعلى المراد بما ذكر في الخ فحكم بالوجوب النصبا فاني
المقصود نفي جواز جره بالاضافة بل بانه في جواز جره بمن قوله هو اسم ولا النصبا

بالنسبة الى المعنى وذلك الشيء جار على غيره في اللفظ لا ان زيدا منصوبا في
المعنى بالفعل وجار في اللفظ على الجار طيب قوله اذ يجمع ان يقال على من لك
اياه وان زيدا على من لك غير فلا يحتاج الى فعل مساو لمعنى افعل وفيه بحث يظهر مما
الفعل معنى الاسم في موضع ما مع اختلاف التوفيقية قوله وهو ما فعل التفضيل
بعضه من هذا يظهر الفرق بين هذا والقسم الاول اذ ان فعل التفضيل اذا كان بعض
التمييز كان الخبر عنه ذلك البعض فلو نصب على التمييز كان مفسر المتميز
عنه والبعض لا يفسر بالكل فلذا وجب الاول وخلاف ما اذا اضيف افعل غير
التمييز فان التمييز حينئذ في البعض وهو صوب اسم التفضيل فيجوز ان يقع مفسرا
له قوله يجب جره بالاضافة اي لكونه بعضا مما بعده والمقصود نسبة العامل
الى ذلك البعض لا بعض كونه مبينا لنسبة العامل بما تقدم قوله فيجب اي وجوبا
لتقدر اضافة افعل من تين قوله وبعد ما افتضى تعيينا قوله اي اما بصيغته الموضوعة له
اولا وكونه فارسا من مبين النسبة انما يتم حتى اذا كان التمييز معلوم
المرجع اما اذا كان مجهوله كان ذلك من تمييز المجرد اعلم ان ما بودي معنى
التعجب فسماعي قياسي وهو ما افعله وافعل به وسماعي وهو ما عدا ذلك
ونصب التمييز بعد الاول ظاهر وبعد الثاني مشكل لان نصب التمييز قياسي
والسماعي قد ذكر بنائيه واجيب بانه يصح كون الكلام سماعيا وفي ج
الفيا سر في بعض حواله قوله ولله دره فارسا الدر بفتح الدال المهملة وسـ
وتشديد الراء مصدر دره اللبن يدره بضم الدال وفتحها اذا وفر وكثر ويبنى
ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
المراد به قصد الاعلام بالتعجب لانه نقلي منشئ العجب اما بالمعنى
ما اعجب فعله يمكن ان يكون التعجب من نفس لبنه الذي ارتضعه اي ما اعجب
هذا اللبن الذي قرن به مثل هذا الولد الكامل وهذه الصفة قوله لعظ البسر
من تعلقات اجود بل من تعلقات مزايا اجود من الجود بها من التمييز